

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:

عنوان الموضوع

الأثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر (دراسة قياسية 1990-2016)

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

- زغبة طلال

إعداد الطالبة:

- بن معتوق لبنى

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
جاب الله مصطفى	جامعة المسيلة	رئيسا
زغبة طلال	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بلخضر السعيد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام
إلى من جف حبري على الورق لوصفها .. ومن عجز اللسان عن إيجاد كلمات وحروف لشكرها
إلى من تربعت على عرش الجمال الغالية ...

أمي .. أمي .. أمي

إلى من بنى لي قصرا في فؤاده أزور غرفه المليئة بالحنين كلما مسني الوهن

أبي

إلى من اقتسمت معه الفؤاد و أعيش معه الحياة ... كل نبضة قلب لك ...

زوجي

إلى من كانوا لي السند والمعين ومن أمشي معهم مغمضة العينين لأنهم قدامي ...

سفيان ... أمير .. محمد ... الكتاكيت ... أنس ... ابر هيم .. إياد ... أصيل

أخواني

وإلى من يحملون الورد في كل لقاء ... منى ... بشرى ... خلود ... بشرى .. حياة

صديقاتي

لبني

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

لم يشكر الله من لم يشكر الناس ، نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل

"زغبة طلال"

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح وإرشادات

نشكره على صبره وصرامته معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل

فجزاه الله خيرا عن كله

كما نخص بالشكر كل العاملين بكلية العلوم الاقتصادية

إلى من كان سندا في إنجاز عملنا هذا مكتبة "باب الجامعة"

ألف ألف شكر

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: السياسة المالية وأثارها النقدية إطار فكري ونظري	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: المبحث الأول: ماهية السياسة المالية، أهدافها وأدواتها
07	المطلب الأول: المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
07	المطلب الثاني: أدوات وأنواع السياسة المالية
07	الأول: أدوات السياسة المالية
08	ثانيا: الأنواع السياسة المالية
08	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
09	المطلب الرابع: العوامل المأثرة في السياسة المالية
11	المبحث الثاني: الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية
11	المطلب الأول: أثر السياسة المالية على التضخم
12	المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات
13	المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والمطلب الكلي
13	الأول: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي
14	ثانيا: أثر السياسة المالية على الطلب الكلي
16	المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية والآثار النقدية لتطبيق السياسة المالية
16	الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
17	ثانيا: الآثار النقدية للسياسة المالية
21	خلاصة


الفصل الثاني: دراسة قياسية للأثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر لسنة 1990-2016	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات المالية و النقدية في الجزائر
24	المطلب الأول: دراسة و تحليل الميزانية العامة في الجزائر
24	أولاً: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2016)
25	ثانياً: تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)
27	ثالثاً: تطور الرصيد الميزانية العامة في الجزائر (1990-2016)
29	المطلب الثاني: دراسة و تحصيل المتغيرات الكلية في الجزائر
29	أولاً: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1990-2016)
30	ثانياً: تطور التضخم في الجزائر (1990-2016)
32	المطلب الثالث: دراسة و تحليل المتغيرات النقدية في الجزائر (1990-2016)
32	تطور عرض الكتلة النقدية M_2 :
34	المبحث الثاني: قياس الأثر النقدي لإجراءات السياسة المالية "الهيمنة المالية"
34	المطلب الأول: الصيغة الرياضية للنموذج القياسي
34	المطلب الثاني: نتائج التطبيق القياسي
44	المطلب الثالث: نتائج النموذج القياسي
45	خلاصة
47	الخاتمة
51	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

فهرس الجداول


رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	تطور الإيرادات العامة للجزائر (1990-2016)	01-02
25	تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)	03-02
27	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1990-2016)	04-02
29	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)	04-02
30	تطور التضخم في الجزائر (1990-2016)	05-02
32	تطور عرض الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2016	06-02
35	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحوّلة	07_02
36	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للمسار (VAR)	08-02
36	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للمسار (VAR)	09-02
37	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	10-02
38	نتائج اختبار العلاقة السببية VEC Granger Causality	11-02
39	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	12_02
41	نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ	13-02
42	نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ	14-02
43	نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ	15=02

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	اثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات	01-01
14	أثر السياسة المالية على الطلب الكلي	02- 01
16	تغير مستوى الإنفاق الحكومي	03-01
24	تطور الإيرادات العامة للجزائر (1990-2016)	04-02
26	تطور النفقات العامة للجزائر 1990-2016	05-02
28	تطور الموازنة العامة في الجزائر 1990_2016	06-02
29	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)	07-02
31	تطور التضخم في الجزائر 1990-2016	08-02
33	تطور عرض الكتلة النقدية M2 (1990-2016)	09-02
43	نتائج تقدير معادلة تصحيح الخط	10-02
44	المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) & (SUSUMSQ)	11-02



مقدمة عامة



تمهيد:

تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، إذ أنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، وبهذا فإن السياسة المالية من خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التقدم وعلاج التضخم.

إن أي تغيير في السياسة المالية للحكومة، سواء الإنفاقية منها أو الإيرادية، يترك أثارا واضحة في هيكل الإنتاج والدخول وإعادة توزيعها، إضافة لتأثيرها على حجم الطلب الفعال وبالتالي ارتفاع المستوى العام لأسعار في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن قيام الحكومة بتمويل العجز في الميزانية أو استعمال الفائض فيها يترك أثارا مهمة في حجم الموجودات المتوفرة في المجتمع نقدية كانت أم غير نقدية.

كما تعتبر السياسات المالية والنقدية وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، وتتداخل هاتان السياستان في التأثير على عموم الاقتصاد، وينشأ هذا التداخل من حقيقة هامة تتصل بالآثار النقدية التي تتركها السياسة المالية، والتي تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد، والناجم أصلا عن وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، والكيفية التي بها تمويل عجز الميزانية واستعمال عرض النقد.

فالعلاقة بين السياسة المالية والنقدية تساهم بشكل كبير في التأثير على مسار الاقتصاد، فعلمية تمويل العجز الحكومي تعد إحدى أهم السياسات التي تربط بين هاتين السياستين والتي يعبر عنها بالآثار النقدية للسياسة المالية، ويختلف هذا الأثر على الاقتصاد بحسب اختلاف مصادر تمويل هذا العجز، وبالتالي أضحت السياسة المالية تشكل عبئا مضاعفاً على السياسة النقدية من خلال تراكم الدين الحكومي وعجز الموازنة مما يؤثر سلباً على أهداف السياسة النقدية من حيث الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ويعتبر العجز المالي أهم سمة تميز الاقتصاديات النامية، حيث يحدث العجز في أغلب الموازنات العامة بسبب قصور الإيرادات العامة للإيفاء بحجم النفقات العامة، وهنا تستخدم الحكومات عدة آليات لتمويل العجز منها إصدار سندات الخزينة والإصدار النقدي الجديد، وينتج عن استخدام هذه الآليات أثار بالغة على بعض المتغيرات النقدية (عرض النقد - معدل التضخم)، وهنا عندما يؤدي عجز الموازنة العامة إلى ارتفاع معدلات نمو عرض النقد (السيولة) فإن ذلك ينعكس على شكل ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد.

أولاً: الإشكالية.

يتصف الاقتصاد الجزائري باختلالات بنيوية كبيرة والتي من بينها اختلال الموازنة العامة للدولة، إذ أن جانب الإيرادات من الميزانية يعتمد على قطاع المحروقات في تمويل الميزانية من جهة وتراجع حجم الإيرادات الأخرى لاسيما

الضريبية، بذلك أصبح تقدير الميزانية العامة للجزائر مستند وبشكل كبير على الجباية النفطية المتوقعة مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الداخلية والخارجية.

تعرضت الموازنة العامة في الجزائر إلى عجز كبير في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط والتي تمثل جانبا هاما في إيراداتها مع تراجع الإيرادات الأخرى، مما أدى إلى بالحكومة إلى لجوء لاختيار إحدى الطرق الثلاثة لتمويل العجز وهي التمويل بالدين العام، التمويل من خلال الإصدار النقدي الجديد، فاختيار الحكومة لأحد هذه الأدوات تترك أثارا نقدية مهمة على الاقتصاد المحلي حيث تعتبر الطريقة التي بها يمول العجز احد العوامل المحددة للتغير في عرض النقد ومدى انعكاس ذلك على التضخم.

والسؤال الرئيس الذي يمكن طرحه "ما هي الآثار النقدية التي تنتج عن تطبيق السياسة المالية في الجزائر؟" ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين العجز في الميزانية ومصادر تمويله والمستوى العام للأسعار؟
- هل يؤدي الأسلوب المتبع في تمويل عجز الموازنة في الجزائر إلى انعكاسات على مستوى الأسعار؟
- كيف يمكن تخفيف أثر عجز الموازنة على معدلات التضخم في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات.

لإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم صياغة مجموعة من الفرضيات لاختيار مدى صحتها وهي كالتالي:

- يوجد علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من متغيرات عرض النقد و العجز في الميزانية نحو متغير تضخم، كما توجد علاقة سببية تبادلية الاتجاه في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة.
- يعتبر الأسلوب المعتمد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر أهم عامل محددة للتغير في عرض النقد وانعكاس ذلك على التضخم.
- يساعد ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق توسيع استثمارات القطاع الخاص على تخفيف أثر عجز الموازنة على معدلات التضخم.

ثالثا: أهمية الدراسة

إن الدراسات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والتداخل بينهما، يلاحظ إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الآثار النقدية للسياسة المالية محدودة نوعا، وتأتي أهمية هذه الدراسة بوصفها موضوعا يختص بمناقشة وتحليل الآثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر.

وعند عجز الحكومة عن تدبير مصادر لتمويل العجز المالي من إيراداتها الضريبية، إن تصبح طريقة تمويل العجز من أهم محددات عرض النقد، خاصة إذا تم هذا التمويل من خلال الجهاز المصرفي، مما يقتضي التعرف على مقدار التأثير الذي يتركه عجز الموازنة من خلال مصادر تمويله على عرض النقد وبالتالي على مستوى العام للأسعار في الجزائر. يؤمل أن تقيد هذه الدراسة واضعي للسياستين المالية والنقدية، وان تساعد في التنسيق بينهما، بحيث لا يتم التعارض بين أهداف السياستين، وعدم فقدان السلطات النقدية سيطرتها على القاعدة النقدية، وعرقلة تحقيق أهداف، بتوسيعها بتمويل العجز الموازنة.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل اثر السياسة المالية على المتغيرات النقدية المتمثلة بعرض النقد، والقاعد النقدية، وتحليل الدور الذي يلعبه العجز المالي، من حيث تأثيره على القاعدة النقدية وعرض النقد، ومدى انتقال هذا الأثر إلى المستوى العام للأسعار، وذلك باستخدام نموذج قياس اقتصادي.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع.

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وكمساهمة متواضعة هنا رأينا إن نكتب في هذا الموضوع ؛
- من اجل تنمية وتوسع معارفنا العلمية.

سادساً: منهج و أدوات الدراسة.

تعتمد الدراسة عن الأسلوب الوصفي لتحليل مسارها السياسة المالية وفق لمنطق النظرية الاقتصادية إضافة، إلى استعمال الأسلوب القياسي في الدراسة الآثار النقدية السياسة المالية في الجزائر 1990-2016.

سابعاً: تحديد إطار الدراسة.

ارتأينا أن تكون الدراسة القياسية "تطبيقية" حول الاقتصاد الجزائري، أما الفترة الدراسة الممتدة من سنة 1990_2016، فهي تشمل كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري .

ثامناً: الدراسات السابقة.

- دراسة أزد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، بعنوان أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - منتصف 2010 تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد7، العدد 23، 2011، هدفت الدراسة مدى فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي، وتوصلت الدراسة إلى أن قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير من خلال عرض

النقد والذي يتحدد بإجمالي الإنفاق العام بنسبة 95 إلى 98 بالمائة من الإيرادات النفطية، كما أن قيد السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال سعر الصرف مكونا بذلك الإنفاق العام.

- دراسة حسين جواد كاظم، بعنوان سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العوم الاقتصادية، العراق، العدد 18، 2006، هدفت الدراسة إلى بيان الآثار التي تتركها سياسة تمويل العجز الحكومي على الاقتصاد العراقي من خلال مجموعة من المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن آلية تمويل العجز الحكومي في العراق تتم من خلال قيام البنك المركزي بخلق النقود مقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي، وهو ما يعني خضوع البنك المركزي لإرادة الحكومة، اما اثر سياسة تمويل العجز فتمثلت في زيادة حجم الكتلة النقدية الأمر الذي انعكس على تدهور سعر الصرف وارتفاع في معدلات التضخم.

- دراسة خليل الخضراوي، بعنوان العجز المالي والسياسة النقدية في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 4، جامعة الكويت، 1989 والتي هدفت إلى إظهار آثار السياسة المالية على القاعدة النقدية، أتضح من خلال الاختبار أن السياسة المالية تلعب دورا أساسيا في تحديد الكيفية التي تدار بها السياسة النقدية في مصر، وترتب على ذلك انتقاص مقدرة السلطات النقدية في السيطرة على القاعدة النقدية حيث أن العجز في الموازنة يتم تمويله من خلال البنك المركزي.

تاسعا: محتوى الدراسة.

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها فصلين، ثم نتائج الدراسة والتوصيات، خصص الفصل الأول للجانب النظري للدراسة، أما الفصل الثاني فخصص الجانب التطبيقي للدراسة وذلك على النحو التالي :

من خلال الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري والفكري للسياسة المالية وأثارها النقدية من خلال مبحثين ففي المبحث الأول تم التطرق إلى عموميات عن السياسة المالية وفي المبحث الثاني تم تناول الأسس النظرية والآثار النقدية للسياسة المالية.

أما في الفصل الثاني تطرق إلى دراسة تحليلية للمتغيرات المالية والنقدية في الجزائر للفترة 1990-2016 واستعمال دراسة قياسية من خلال مبحثين في المبحث الأول يحتوي على تطورات المتغيرات المالية والنقدية في الجزائر 1990-2016، والمبحث الثاني يحتوي على قياس الأثر النقدي لإجراءات السياسة المالية بتطبيق النموذج القياسي.

الفصل الأول

السياسة المالية وأثارها النقدية

إطار فكري ونظري



تمهيد:

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية والأهداف التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، كما أنها أداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وتسعى كل الدول سواء المتقدمة منها أو النامية إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال سياساتها المختلفة من اجل الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، خفض البطالة والعمل على تحقيق التوظيف الكامل، كبح التضخم للرفع من القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية، أهدافها وأدواتها.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية، أهدافها وأدواتها

تعتلي السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية النقدية، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين ندرج منها:

- ✓ اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية " fisc " وتعني بيت النقود أو الخزانة.¹
- ✓ كما تعرف أنها "سياسة استخدم أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق لتحريك متغيرات اقتصادية الكلية مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير مرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين وغيرها من المتغيرات الاقتصادية".²
- ✓ وهناك تعريف شامل للسياسة المالية على أنها "مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة معينة".³

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في تخطيط الاتفاق العام وتدابير الإيرادات العامة .

المطلب الثاني: أدوات وأنواع السياسة المالية

أولاً: أدوات السياسة المالية

من أهم أدوات السياسة المالية التي يتم تضمينها في موازنة الدولة هي:⁴

- 1) الإنفاق الحكومي: وهي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات، كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة؛

¹ - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 6.

² - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط 1، مجموعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

⁴ - مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 341 - 342 .

الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

- 2) التحويلات الحكومية: أي المدفوعات التي تقدمها الدولة مباشرة للأفراد دون أن تحصل مقابل ذلك على سلعة أو خدمة كالمعاشات والتأمينات ضد البطالة، وإعانات الضمان الاجتماعي؛
- 3) الضرائب: وهي مدفوعات المكلفين للدولة دون أن يحصلوا مقابلها على ثمن مباشر من دون الدولة؛
- 4) الدين العام: وهي الأموال التي تفترضها الدولة من المواطنين، حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة.

ثانياً: أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية وفقاً لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين هما:¹

1) السياسة المالية التوسعية:

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح، في الاقتصاد يعني ذلك ضرورة تخفيف الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب. وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال، وتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد أو المؤسسات، يؤدي إلى زيادة القدرة المالية لهم، بالنسبة للأفراد يزداد مستوى دخلهم، وهو ما يعني زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كلما تزداد معدلات الأرباح التي يحققها قطاع الأعمال، مما يشجعهم على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

2) السياسة المالية الانكماشية:

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترتفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الحكومة بمثلة بوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوط عبر أدوات السياسة المالية فقد تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضريبة المفروضة بهدف امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك لتخفيف مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة أساسية للحد من الترف الاستهلاكي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر تحقيق أهداف متعددة أهمها:²

¹ - إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 271 - 272.

² - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص ص 189 - 190.

✓ **التوازن المالي:** نعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعى فيه ثلاث جوانب

– الأولى: أن النظام الضريبي يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والوفرة.

– الثانية: يتعلق بالممول، من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، وملائمتها من حيث النسب المحددة،

– الثالث: يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية.

✓ **التوازن الاقتصادي:** الوصول إلى حجم إنتاج أمثل بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام، قصد

الحصول على أكبر الأرباح أياستغلال الحكومة لإمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق إنتاج أمثل، ويؤدي

التوازن الاقتصادي إلى إحداث تنمية اقتصادية.

✓ **التوازن الاجتماعي:** يعني تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانية وفي إطار العدالة الاجتماعية، أي

ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل.

✓ **التوازن العام:** يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني، ضمن مستوى يسمح

بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها:

✓ **العوامل السياسية:** إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة

خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي

المعاون للسياسة، إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية وعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من

الدخل الوطني جد هام كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات

سياسية هامة.¹

✓ **العوامل الإدارية:** من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية

وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسية المالية بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي

يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة

في تحقيق أهدافها.²

¹ – السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 143 – 144 .

² – المرجع نفسه، ص 173 .

✓ طبيعة النظام الاقتصادي: ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية فيالنظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها.¹

¹ - السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 185 .

المبحث الثاني: الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية

يتناول هذا المبحث آثار السياسة المالية على التضخم وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، وعلاقتها بالسياسة المالية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر السياسة المالية على التضخم

تتفق جميع المدارس الاقتصادية في أن السياسة المالية هي أداة للتأثير في النشاط في الاقتصاد بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى إن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، إضافة إلى القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لعامة المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات. تمتاز الدولة النامية بعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية من الخارج، وتمتاز كذلك بانخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والتضخم.. الخ، وتتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف أو عدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الاستهلاك سيرتفع على حساب انخفاض الادخار بحكم ثبات الدخل النقدي .

كما تعاني اقتصاديات هذه الدول من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الداخلية مما حتم التمويل بالعجز الذي يعتبر المصدر الأساسي في حصول الارتفاع العام بمستوى الأسعار (التضخم). من هنا لا شك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات اختلاف التوازن في الاقتصاد. من هنا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية وكما يلي :

1- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

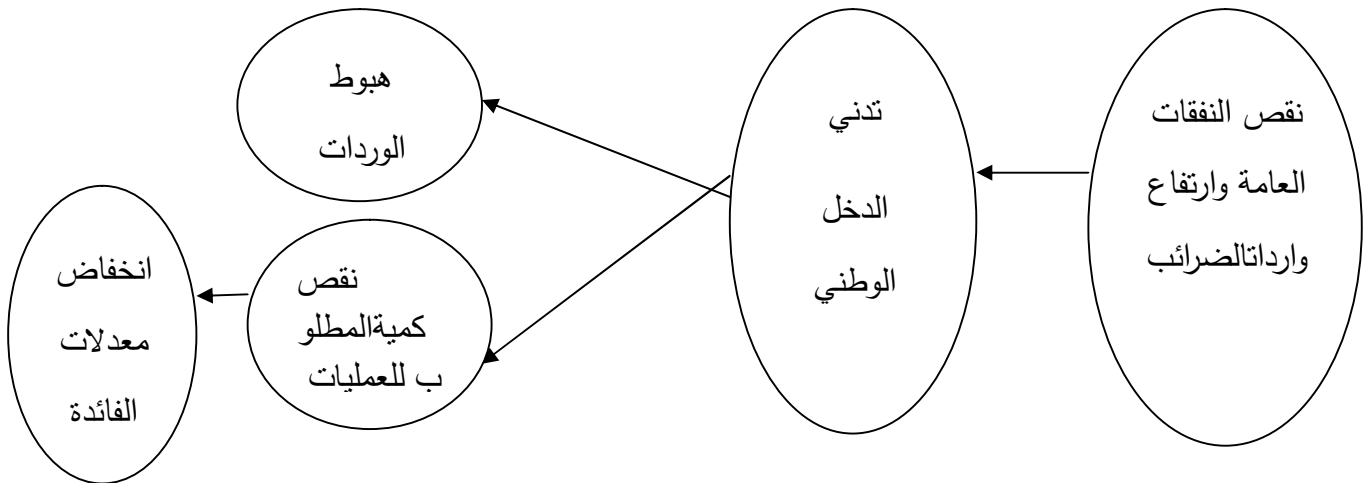
2- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضريبة مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد (الضريبة المباشرة) وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

3- قيام الحكومة بالجمع بين السياستين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب المباشر في نفس الوقت يحقق الهدف من السياسة المالية.¹

المطلب الثاني: اثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات

الهدف المطلوب من السياسة المالية هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الوردات، إن الصلة بين تدني الوردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$ ، تدل هذه العلاقة على سبيل التي على أساسها تكون كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستورد بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتا وإيجابيا فانه يدل دون أي غموض على أن تدني (أو كبح ارتفاع) الدخل الوطني يمارس تأثير معيدا لتوازن الميزان التجاري على السلطات العامة في سبيل كبح الدخل الوطني أن تستعمل أدوات السياسة المالية، وسوف نركز اهتمامنا على سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام. استعمال سياسة الضرائب: سوف يتم الاستعانة بالشكل التالي لتبين أثر السياسة الضريبية .

الشكل رقم 01: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات



المصدر: سمير فخر، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على الميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 420

يوضح الرسم البياني أساليب تأثير سياسة الضرائب والإنفاق العام، وتتجسد هذه السياسة بتخفيض النفقات العامة (لأنه من الصعب تخفيض المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من سنة لأخرى)، أو بزيادة الوردات من الضرائب.

¹ - أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - منتصف 2010 تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص 103.

يولد تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب الى انخفاض في الدخل الوطني الذي يجر عنه تأثيرين:

✓ تخفيض الوردات بواسطة الميل الحدي للاستيراد.

✓ هبوط الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يولد هبوط في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس

الأموال.

يتمس تخفيض الوردات تأثير ايجابي على إعادة توازن الميزان التجاري لكن خروج رؤوس الأموال يولد على العكس تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.¹

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والطلب الكلي

الأول: اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

حقق مجموعة من الدول النامية قدرا لا بأس به من النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي ازدهر فيها الاقتصاد العالمي 1945-1970، وفي ظل هذا الازدهار استفادت هذه البلدان من انتعاش التجارة الخارجية وما رافقها من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها، ولكن مع حلول فترة الثمانينات اعتمدت الدول النامية على النمو المتزايد للنفقات العامة سواء في مجال الإنفاق العام الجاري أو الاستثماري والذي يمكن قياسه بنسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه في المقابل زيادة حجم ومعدلات الضرائب ليساهم ذلك في الإيرادات السيادية للدولة بالشكل الذي يواكب نمو النفقات العامة، ونتيجة لزيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من الإيرادات العامة ظهر عجز الموازنة العامة، والذي تم تمويله عن طريق زيادة حجم الدين العام الداخلي، بل وأيضا باستخدام طريقة التمويل التضخمي مما أدى إلى تحويل قدر مهم من الموارد والمدخرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة والقطاع العام، وإضعاف حجم الاستثمارات الخاصة المنفذة، وكل ذلك مؤداه النمو الاقتصادي.

ومن هنا يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص420.

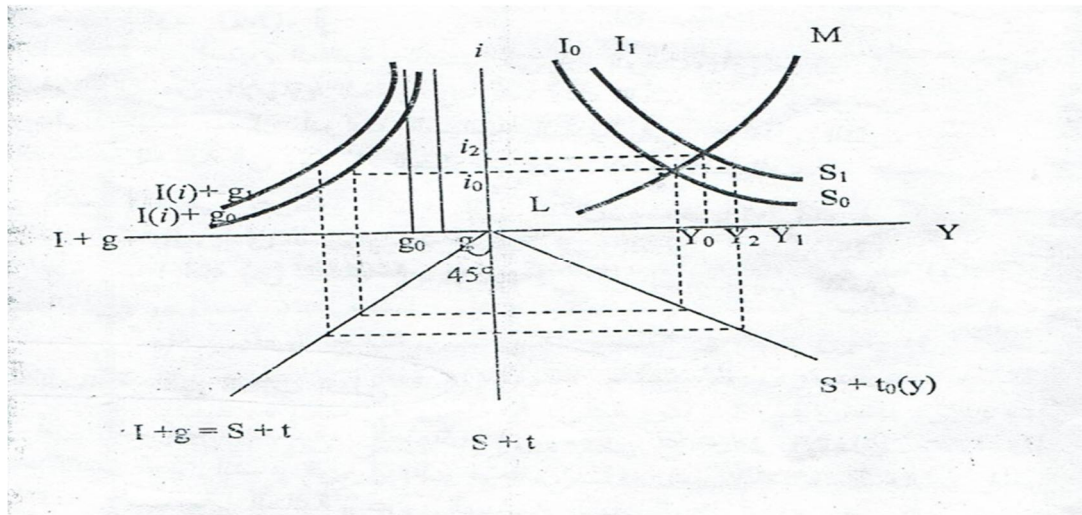
الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام، وفي حالة تغير كل الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه.¹

ثانيا: اثر السياسة المالية على الطلب الكلي

يتمثل اثر السياسة المالية، المتمثل في تغير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، في انتقال منحنى (IS)، في الشكل 2. ونظرا لاختلاف السياسة المالية عن السياسة النقدية المتمثلة في المنحنى (LM)، يصبح بإمكان إضافة منحنى (LM)، إلى مربع (y,i) في الشكل 2. يبدأ التحليل من مستوى توازن أول عند المجموعة (y₀, i₀) عند مستوى سعر معين في البداية. ومع افتراض ثبات منحنى (LM) تؤدي التغيرات المالية إلى انتقال منحنى (IS) متسببا في تغير مستوى السعر الأول. وعند ثبات مستوى السعر عند مستواه الأول، فإن التغيرات في حجم الطلب الكلي على الإنتاج، عند مستوى سعر معين، تتمثل في تحولات أفقية في منحنى الطلب مساوية الى التغير في مستوى الناتج عند مستوى التوازن، وعلى ذلك، يتطلب تحليل التغيرات في السياسة المالية الإشارة إلى الشكل 3 المتضمن منحنى الطلب (D0D0) المناظر إلى المنحنى (IS) في الشكل 2، أي المنحنى (IS) عند مستوى السعر الأول (P₀) ومستوى الدخل الأول (Y₀).

الشكل 2: أثر السياسة المالية على الطلب الكلي



المصدر: عبد مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ج2: نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 80.

إذا افترضنا أن حجم الإنتاج (Y₀) في الشكل 2 اقل من مستوى الناتج عند مستوى الاستخدام التام عندما يكون حجم الإنفاق الحكومي (g₀) ومعدلات الضرائب (t₀). ففي هذه الحالة يمكن أن يؤدي استخدام أدوات

¹ - محفظة فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة حالة متغيرات المربع السحري خلال الفترة 1995.2013، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص

الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

السياسة المالية الى رفع مستوى الإنتاج التوازني متمثلا في انتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين، أما عن طريق زيادة (g)، أو تخفيض معدلات الضرائب متمثلا في تحول منحني الضرائب إلى الأسفل.

✓ تغير مستوى الإنفاق الحكومي

نفترض زيادة حجم الإنفاق الحكومي بمقدار Δg ، أي من (g_0) إلى (g_1) ، مع افتراض ثبات منحني الضرائب $t_0(y)$ ، في الشكل 2. وتؤدي الزيادة في (g) إلى زيادة مباشرة في (GNP)، وإلى زيادة أكبر في (Y) من خلال عملية المضاعف. ومع افتراض ثبات سعر الفائدة عند مستواه الأولي (I_0) في الشكل 2، ومن ثم ثبات مستوى الاستثمار $(I=I(i))$ ، تؤدي الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي (Δg) إلى زيادة الدخل من (y_0) إلى (y_1) ، متمثلا في انتقال منحني (IS) إلى جهة اليمين. وبعبارة أخرى، عند ثبات (I) في الشكل 2 يصبح المضاعف عبارة عن المقدار $\Delta g / (y_1 - y_0)$ ، عندما يكون الاستثمار مستقلا ومحددا من خارج النموذج.

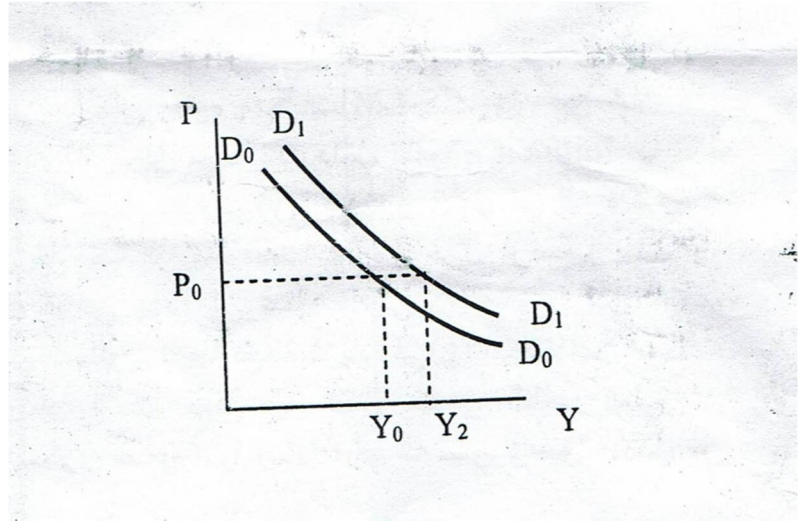
إلا أنه لا بد من ارتفاع سعر الفائدة عن مستواه الأول (i_0) بعد زيادة حجم الإنفاق الحكومي (g). إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب على النقود، متسببة في دفع سعر الفائدة إلى الأعلى على طول منحني (LM) ، على افتراض ثبات مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية (M/P_0) . ومن الملاحظ أن الزيادة في Δg تؤدي إلى زيادة حجم العجز الحكومي، إذ تزايد عرضها من السندات الحكومية المطروحة للبيع. ومن أجل بيع المزيد من هذه السندات والحصول على النقود المطلوبة لتمويل الزيادة في (g)، يتطلب من الحكومة رفع سعر الفائدة المودعة على السندات. وعموما، يمكن القول إن زيادة عرض السندات الحكومية يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة على طول منحني (LM) في وضعه الثابت إلى تخفيض حجم الطلب الاستثماري، متسببا في تقليل أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي. كما تؤدي الزيادة في الاقتراض الحكومي في سوق السندات إلى تقليل حجم الاقتراض الخاص من قبل الشركات المستثمرة في المشاريع والعدد والآلات، وبالأخص اقتراض شركات البناء مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار.

ويؤدي انخفاض حجم الاستثمار الخاص إلى خفض حجم الطلب التوازني الجديد على الإنتاج من (y_1) إلى (y_2) ، مع ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_2) في الشكل 2. وتمثل الزيادة النهائية في جانب الطلب في انتقال منحني الطلب من (D_0D_0) إلى (D_1D_1) في الشكل 3، عند ارتفاع الدخل من (Y_0) إلى (Y_2) عند مستوى السعر الأول (P_0) .¹

¹ _ عبد مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ج2: نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 79-82.

الشكل رقم (03): تغيير مستوى الإنفاق الحكومي



المصدر: عبد مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ج2، نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 80.

المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية والآثار النقدية لتطبيق السياسة المالية

أولاً: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يأخذ التوجيه الحكومي للنظام الاقتصادي، واحداً أو أكثر من الأشكال التالية :

فأولاً، يمكن للحكومة أن تؤثر في الدخل الفردية بصورة مباشرة عن طريق إجراءات تعمل من خلال التغييرات في السياسة الضريبية والإنفاقية عن طريق السياسة المالية الصرفة.

ثانياً، أن تؤثر في مستوى الدخل عن طريق إجراءات نقدية تتخذها، وتعمل من خلال التغييرات في وفرة الائتمان وكلفتها، مؤثرة بذلك على قدرة القطاع الخاص ورغبته في الإنفاق. ولهذا النوع من السياسة الحكومية تأثير مهم، ولو غير مباشر، على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثالثاً، أن تفرض ضوابط مباشرة ونوعية متعددة. لتنظيم نواح معينة، ليست عامة، من النشاط الاقتصادي.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً، وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجودات بين هذين النوعين من العمليات. فالعمليات المالية الحكومية في مدلولات نقدية مباشرة. من ذلك تمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد. وكذلك عمليات الحكومة في اذونات الخزينة وغيرها من السندات الحكومية وهي عمليات ذات اثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات. كما إن قدرة البنك المركزي على التأثير في عرض النقد قد تعتمد بصورة أساسية على العمليات الحكومية

الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

الجارية، فقد تطلب الحكومة إلى البنك المذكور أن يعمل على استقرار سوق السندات عن طريق عملياته في السوق المفتوحة، وذلك عند قيام الحكومة باستبدال دينها القصير الأجل بدين طويل الأجل.

ومن ناحية أخرى، فإن التنسيق بين التدابير المالية والنقدية هو أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما:

أولاً-تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومدائها، وفي حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي والصرفي. فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات فإن الإجراءات النقدية قد تكون ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

ثانياً-تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموماً. في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً، مثلاً عن طريق التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة أو الخصم.

ومن ناحية ثالثة، تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم. أما العمليات النقدية فإنها قد تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية، وذلك بحدها من قابلية الجمهور على الحصول على الائتمان الصرفي.

ولهذه الأسباب مجتمعة، ولاختلاف طبيعة كل من الإجراءات المالية والنقدية، فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح بحق أمراً ضرورياً جداً لا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف.¹

ثانياً: الآثار النقدية للسياسة المالية

إن الذي يعنينا بصفة خاصة، في دراستنا هو النوع الثالث من الآثار الناتجة عن السياسة المالية، وهي الآثار النقدية، فإن الحكومة تستطيع التأثير، ليس فقط في حجم الموجودات المالية والحقيقية، التي يحتفظ بها المجتمع، وإنما أيضاً في محتوى أو تركيب هذه الموجودات، ويتولد ذلك عن طريق سياسة الاقتراض الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى، عن طريق استعمال الحكومة للنقد الحاصل من فائض الضرائب، فالمدلولات النقدية للسياسة المالية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد، وهي تنتج في الغالب عن وجود عجز أو فائض في الميزانية العامة، وعن الكيفية التي يتم بها تمويل الأول (العجز) واستعمال الثاني (الفائض).

1- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص 382، 383.

ففي حالة وجود عجز في الميزانية، فإن الحكومة ستضطر إلى اقتراض أموال كافية لتغطية العجز المذكور وتعتمد آثار تمويل العجز على عرض النقد على الطريقة التي يجري فيها هذا التمويل، فقد تقترض الحكومة من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو قد تلجأ إلى الجمهور لهذا الغرض، فإذا اقتضت الحكومة من البنك المركزي فان ذلك لن يؤثر على عرض النقود لان الاقتراض لا يؤثر على احتياطات المصارف التجارية.

أما في حالة الاقتراض من البنوك التجارية، لغرض تمويل العجز في الميزانية، فهناك وضعان محتملان : فإما أن تكون حالة الاحتياطي النقدي لدى البنوك في وضع تستطيع فيه تلافي حاجة الحكومة إلى الأموال دون الحاجة إلى تقليص قروضها إلى القطاع الخاص، وذلك لتوفر احتياطات فائضة لديها، فان الاستثمار الخاص لن يتأثر بالضرورة بالاقتراض الحكومي، أما عرض النقد فإنه سيزداد النتيجة لذلك بسبب التوسع في الائتمان الصيرفي وارتفاع دخول الأفراد، أما إذا لم تكن لدى البنوك التجاري احتياطات نقدية فائضة، فعندئذ يمكن أن تجاوب الحكومة إلى طلبها بإحدى طريقتين أو بكليهما :

- 1- تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية، أو قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، مما يزيد الاحتياطات الفائضة التي تسمح للبنوك بالتوسع في الائتمان، وبالتالي زيادة عرض النقد.
- 2- قيام البنوك التجارية نفسها بتقليص قروضها إلى الأفراد والمشاريع، وفي هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد، بل سيبقى على حاله لان البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، غير أن حجم الائتمان الخاص سيقبل، وكلفته ستزداد نتيجة لذلك.¹

أما إذا اقتضت الحكومة من القطاع الخاص غير المصرفي، أي من الجمهور، فإن عرض النقد ينخفض في الأمد القريب لكنه لن يتأثر في الأمد البعيد، ذلك أن الودائع النقدية، في حين أنها ستزداد بنفس المقدار عندها يستلم الأفراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة تمثل دخولا إضافية لهم، أمر يصعب التكهن به، لأنه يعتمد على مقدار الإيداعات الجديدة لدى البنوك والاحتياطات الجديدة التي ستحصل الأخيرة عليها.

إن ما أوضحناه لحد الآن حول الآثار النقدية لوجود عجز في الميزانية العامة للحكومة ينفي القول الشائع بأن العجز قد لا يؤثر على عرض النقد إذا ما اقتضت الحكومة من البنك المركزي وليس من القطاع الصيرفي عامة، أو الجمهور، مع ذلك فإن إنفاق المبلغ المقترض في جميع الحالات سيزيد من دخول الأفراد وبالتالي من إيداعاتهم النقدية لدى البنوك التجارية، مما يؤدي غلى ارتفاع ما لدى الأخيرة من احتياطات نقدية توسع من القاعدة الصيرفية للائتمان وبذلك يزداد عرض النقد أيضا، ولا يوجد فرق بين قيامها بإصدار نقدي جديد فكلما الواسيلتين تزايدان أيضا من عرض الأموال المعدة

¹ -حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العوم الاقتصادية، العراق، العدد 2006، 18، ص 29.

الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

للإقراض والاستثمار، ويشجعان على الاستثمار خاصة، إذا ما كانت توقعات المستثمرين متفائلة نتيجة الإنفاق الحكومي الواسع.

أما في حالة وجود فائض في الميزانية، فإن أثر الفائض الضريبي يعتمد في جزء منه على كيفية استعمال هذا الفائض، وبصورة عامة، يفترض تمويل الفائض انكماشاً في عرض النقد وبما أن الضريبة تفوق في هذه الحالة النفقات وهنا يمكن التمييز بين أربع حالات هي:

1- قد يستعمل الفائض لزيادة نقد الخزينة وودائعها لدى البنك المركزي، أو لدفع ديون الخزينة للبنك المذكور، في الحالة ينكمش عرض النقد لدى الجمهور بسبب انكماش حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك، وهو انكماش ناتج عند وجود الفائض نفسه، مما يؤدي إلى تقليص وفترة الائتمان وارتفاع كلفته، وقد يعمل البنك المركزي على مواجهة ذلك جزئياً عن طريق سياسة نقدية متساهلة.

1- أما إذا استعمل الفائض لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية فإن متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني اللازم سترداد أيضاً، مما يؤدي مبدئياً إلى تقليص عرض النقد لدى الجمهور نتيجة الفائض المذكور، ولكن بدرجة تقل عن الحالة الأولى، وكذلك سيؤدي الفائض في هذه الحالة إلى تقليص القاعدة الائتمانية للبنوك التجارية ولكن بدرجة تقل عن الحالة الأولى، وكذلك سيؤدي الفائض في هذه الحالة إلى تقليص الائتمانية للبنوك التجارية ولكن بدرجة تقل أيضاً عن الحالة السابقة، وذلك لأن البنوك لن تفقد من احتياطيها النقدي شيئاً.

3- ولكن إذا أطفأت الخزينة سندات حكومية تحتفظ بها البنوك التجارية فإن الاحتياطات الأخيرة النقدية سترتفع إذ بينما أدى الفائض إلى تقليل الاحتياطات المذكورة بنفس مقداره، فإن إطفاء سيعيد هذه الاحتياطات إلى وضعها السابق، وبينما يقلل الفائض من عرض النقد، إلا أنه يزيد من احتياطات البنوك التجارية في حالة إطفاء السندات الحكومية لديها، بحيث يسمح لها ذلك بإقراض مقادير مساوية لحجم الأوراق الحكومية المدفوعة مضروباً بمعامل الإقراض، (الذي هو معكوس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني).

أما إذا استعملت الحكومة الفائض لإطفاء ديونها وسنداتاً لدى الجمهور، فإن ذلك لن يؤثر على الاحتياطات النقدية للبنوك، ولا على قاعدتها الائتمانية وذلك لأن ودائع الجمهور لدى البنوك سترداد كلما أطفأت الحكومة جزء من سنداتهما، وهكذا لن يكون هناك تأثير أيضاً على عرض النقد لدى الجمهور لأن الفائض سيعود كمدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الأفراد.

وهكذا فإن مجمل تأثير الفائض الضريبي على الاقتصاد يعتمد في جزء منه على طريقة استعمال الفائض. فبعض استعمالاته تؤدي إلى انكماش عرض النقد لدى الجمهور والاحتياطات النقدية لدى البنوك، مما يدفع إلى تخفيض الإنفاق

الفصل الأول ----- السياسة المالية وآثارها النقدية إطار فكري و نظري

في القطاع الخاص، وذلك بتقليل وفر الائتمان وزيادة كلفته ، ومن ناحية أخرى، فإن استعمال الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية أو جمهور المستثمرين خارج القطاع المصرفي قد يزيد فعلا من عرض الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص.

هذه من جهة ومن جهة أخرى، فإنه نظرا إلى انطواء السياسة المالية على مثل هذه الآثار المهمة على عرض النقد، فإن الضرورة تقتضي أن يسود تعاون وثيق بين الخزينة والبنك المركزي، أو بين السلطة المالية والسلطة النقدية، وهذا يستوجب أن يكون هناك توافق بينهما، ليس فقط حول الأهداف التي يسعيان إليها، وإنما أيضا حول وسائل تحقيق هذه الأهداف كذلك، وهو أمر برهنت عليه الأحداث دائما وفي كل مكان، سواء في الأقطار المتقدمة أو البلدان المختلفة اقتصاديا.¹

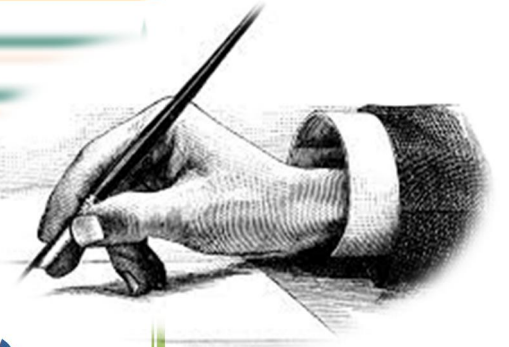
¹ -حسين جواد كاظم ، مرجع سابق، ص 385-389.

خلاصة:

السياسة المالية فتتمثل في مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.

كما تعتبر السياستان النقدية والمالية، بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدا، بغية تجنب التعارض والتضارب بين هاتين السياستين.

الفصل الثاني



دراسة تحليلية قياسية للآثار النقدية

للسياسة المالية في الجزائر لسنة

2016-1990

تمهيد:

إن السياسة المالية لأي دولة ماهي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفيذه مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرمجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة من تجنب الآثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك أهداف المجتمع.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة المتغيرات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، و ذلك من اختبار تطورات الإيرادات العامة والنفقات العامة وأيضاً تطور الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وتطور للكتلة النقدية. من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الآثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2016 باستعمال دراسة قياسية؛ وذلك بالتطرق في المبحث الأول دراسة تحليلية للمتغيرات المالية والنقدية في الجزائر. أما المبحث الثاني نتناول الدراسة قياسية لآثر النقدي للسياسة المالية في الجزائر 1990-2016.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات المالية و النقدية في الجزائر

نتناول في هذا المبحث بعض المتغيرات المالية والنقدية في الجزائر، حيث نقوم بتحليل الميزانية العامة والمتغيرات الكلية والمتغيرات النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة و تحليل الميزانية العامة في الجزائر

الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2016)

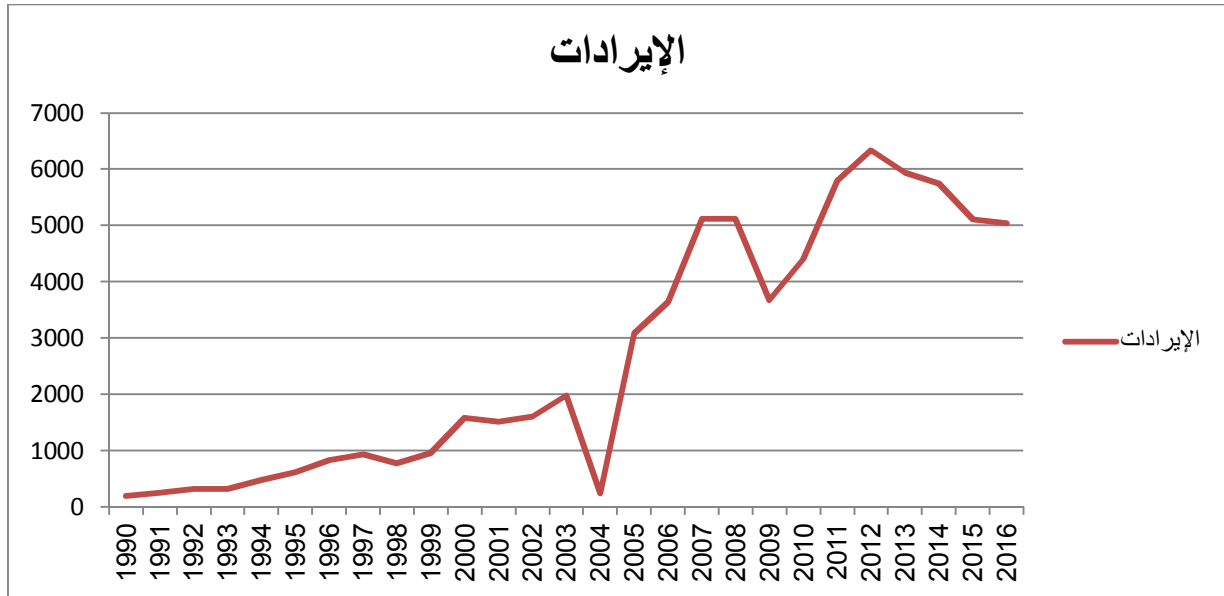
تعتبر الإيرادات من أهم مصادر التي تعتمد عليها الميزانية العامة في تمويل النفقات المتزايدة و يمكن من خلال للجدول، تفصيل تطورات أهم الإيرادات العامة خلال مرحلة الدراسة.

الجدول رقم (01): تطور الإيرادات العامة للجزائر (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات	192.50	248.90	311.81	313.94	477.81	611.70	825.10	926.60	774.51
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات	950.50	1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	229.7	3082.5	3639.8	5120.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	5120.5	3676.0	4393.9	5790.1	6339.3	5940.9	5738.4	5103.1	5042.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم(04): تطور الإيرادات العامة للجزائر (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل الأخيرين يتضح أن هناك زيادة في الإيرادات العامة حيث وصلت سنة 1995 حوالي 611.70 مليون دج بعدما كانت في سنة 1990 152.50 مليون دج، أي بزيادة 459.20 مليون دج، حيث زادت إلى غاية سنة 2008 بقيمة 5120.5 وهذه الزيادة ناتجة عن منح إصلاحات اقتصادية، منها منح للتحفيزات الجنائية وكذلك تسهيل النظام الضريبي لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، هذا فضلا عن العنصر الرئيسي في ارتفاع الإيرادات وهو زيادة أسعار المحروقات.

أما الفترة من 2009 إلى غاية 2012 انخفضت الإيرادات العامة و ذلك راجع إلى التدهور أسعار المحروقات. أما في الفترة من 2012 إلى غاية 2016 عرفت الإيرادات العامة ارتفاع مقارنة بسنوات الجاري، وذلك راجع للإجراءات الردعية التي اتخذتها الدولة لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من جهة وتحسين أوضاع بيئة الأعمال وترقية الاستثمار.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)

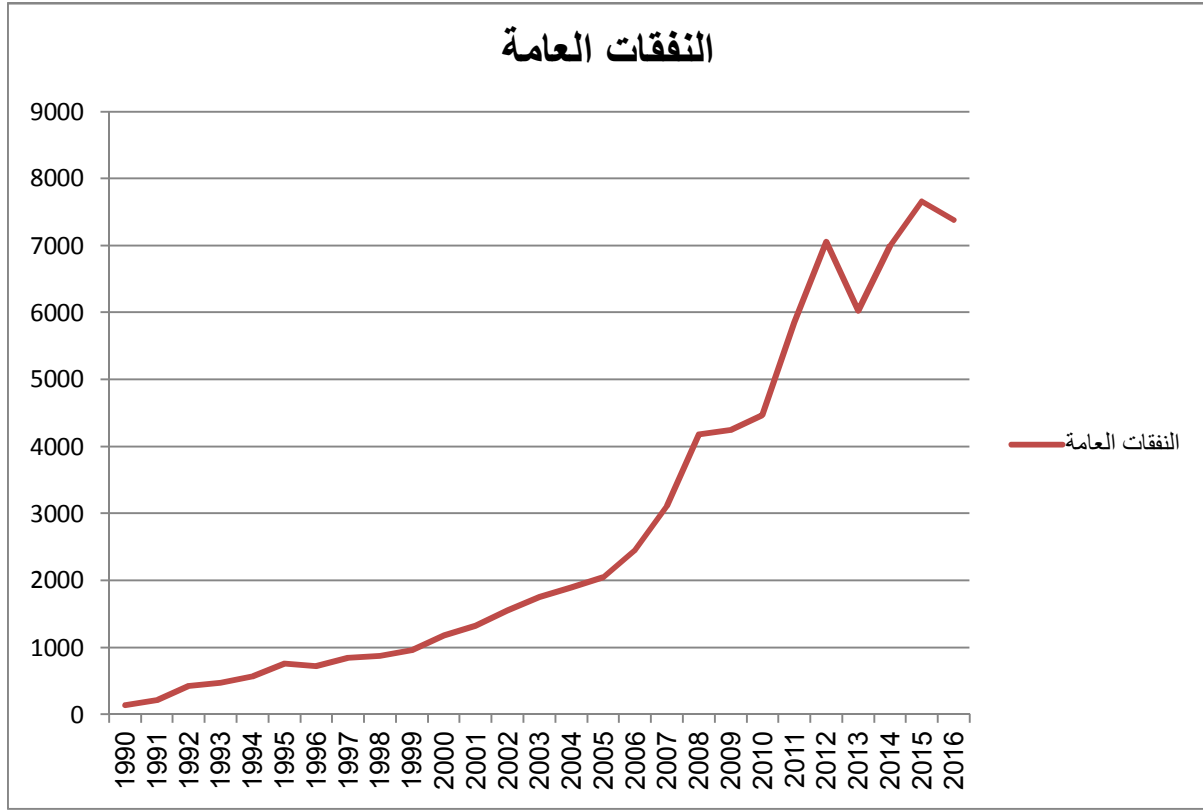
تحتل النفقات العامة مكانة اقتصادية هامة في اقتصاديات الدول، فإلى جانب كونها تضمنت تسيير دواليب الدولة، فهي تستخدم أيضا للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنمية الاقتصادية، وتهدف دراستها إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة المالية للدولة.

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة	السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة
1990	88.80	47.70	136.5	2004	1251.10	640.70	1891.8
1991	158.80	58.30	212.10	2005	1245.10	806.90	2052.0
1992	276.13	144.0	420.10	2006	1937.90	1015.10	2453.0
1993	291.40	185.20	476.70	2007	1673.90	1434.6	3108.5
1994	590.40	235.90	566.40	2008	2217.70	1973.30	4175.7
1995	643.50	285.90	759.40	2009	2300.00	1946.30	4246.3
1996	550.50	174.0	724.6	2010	2699.7	2699.7	4466.9
1997	643.50	201.6	845.1	2011	3839.20	3839.20	5853.6
1998	664.10	211.9	876.0	2012	4782.6	4782.6	7058.1
1999	774.7	187.0	961.7	2013	4204.3	4204.3	6024.1
2000	856.20	321.4	1178.1	2014	46130	4613.0	6995.7
2001	963.60	357.4	1321.0	2015	4591.4	4591.4	7656.3
2002	1097.6	452.9	1550.6	2016	4591.4	4591.4	7383.6
2003	1199.00	553.7	1752.7				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.onc.dz

الشكل رقم (05): تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل يتضح أن حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 متواضع ويقدر بـ 136.50 مليار لكن ارتفعت في السنة الموالية إلى 212.1 مليار دج، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759.40 ومع بداية 2003 بلغت النفقات العامة 1752.7 مليار دج وهذا راجع إلى الارتفاع أسعار في الأسواق الدولية.

وقد استمر تزايد النفقات العامة إذ قدرت سنة 2006 بـ 20453.0 مليار دج و كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية التوسع في نفقات العامة بحيث سجلت سنة 2009 4246.3 مليار دج لتصل سنة 2010 4466.9 مليار دج.

نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية ضمن 4466.9 مليار دج إلى وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في سنة 2016.

إذن تطور النفقات العامة يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها، والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتواصل، وتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تهديد الجهود على

الفصل الثاني----- دراسة قياسية للآثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2016

مستوى الميزانية من أجل دعم جهود التنمية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص، ومنها ضعف الاستثمارات بصفة خاصة ضمن هذه الضغوط التي تحول دون استغلال أو حتى إنشاء الثروات، مما يتطلب الضغط على آليات أخرى على مستوى جميع السياسات النقدية والمالية.

ثالثا: تطور الرصيد الميزانية العامة في الجزائر (1990-2016)

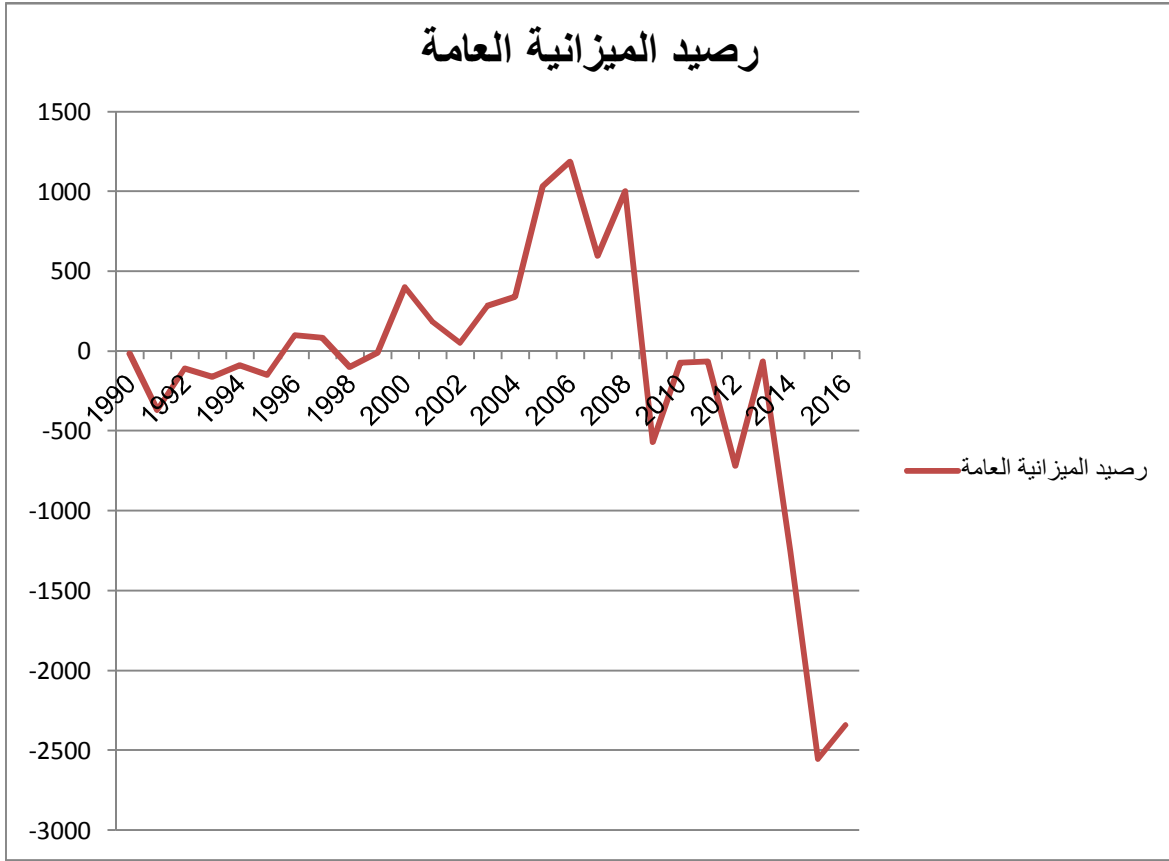
تعتبر الميزانية العامة للدولة هي بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد و النفقات النهائية للدولة و ترخص بها بهدف التسيير المرافق العمومية.

الجدول رقم (03): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الميزانية العامة	16-	368-	108.29	-	89.2-	147.9-	100.6	81.5	101.2-
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزانية العامة	11.2-	400.0	184.5	52.6	284.2	337.9	1030.6	1186.8	595.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الميزانية العامة	999.5	570.3-	74.0-	63.5-	718.8-	66.6-	1257.3	2553.2	2341.4

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على مقارنة بين جدول تطور الإيرادات و تطور النفقات.

الشكل رقم (06): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ انخفاض في عجز الميزانية العامة للدولة وذلك خارج صندوق التطهير إلى 88.99 مليار دينار سنة 1994 بعدما كان سنة 1992 و 1993 يقدر بـ 108.29 مليار دج و 162.76 مليار دينار، ولكن في سنة 1996 استطاعت الجزائر أن تحقق فائض في الميزانية العامة للدولة بقيمة 100.6 مليار دينار وهو ما تحقق أيضا في سنة 1997 حيث حققت الميزانية بقيمة 81.5 مليار دينار بسبب ارتفاع أسعار البترول، ولكن سنة 1998 تحول الفائض إلى عجز، حيث وصلت قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة إلى 101.2 مليار دينار سبب في ذلك هو انهيار أسعار البترول، شهدت الميزانية العامة للدولة سنة 2000 إلى غاية 2008 إلى فائض في الميزانية العامة للدولة وذلك نظرا لتحسن الوضعية المالية والاقتصادية للجزائر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع الأسعار المحروقات.

ومن هنا نجد أن العجز الرصيد الميزانية العامة للجزائر ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2016 حيث بلغ سنة 2016 بقدر 2341.4 مليار دينار وذلك راجع لزيادة النفقات العمومية بالرغم من الارتفاع القوي في الإيرادات الكلية، أساس إيرادات المحروقات.

المطلب الثاني: دراسة وتحصيل المتغيرات الكلية في الجزائر

الأول: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1990-2016)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو و تطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر.

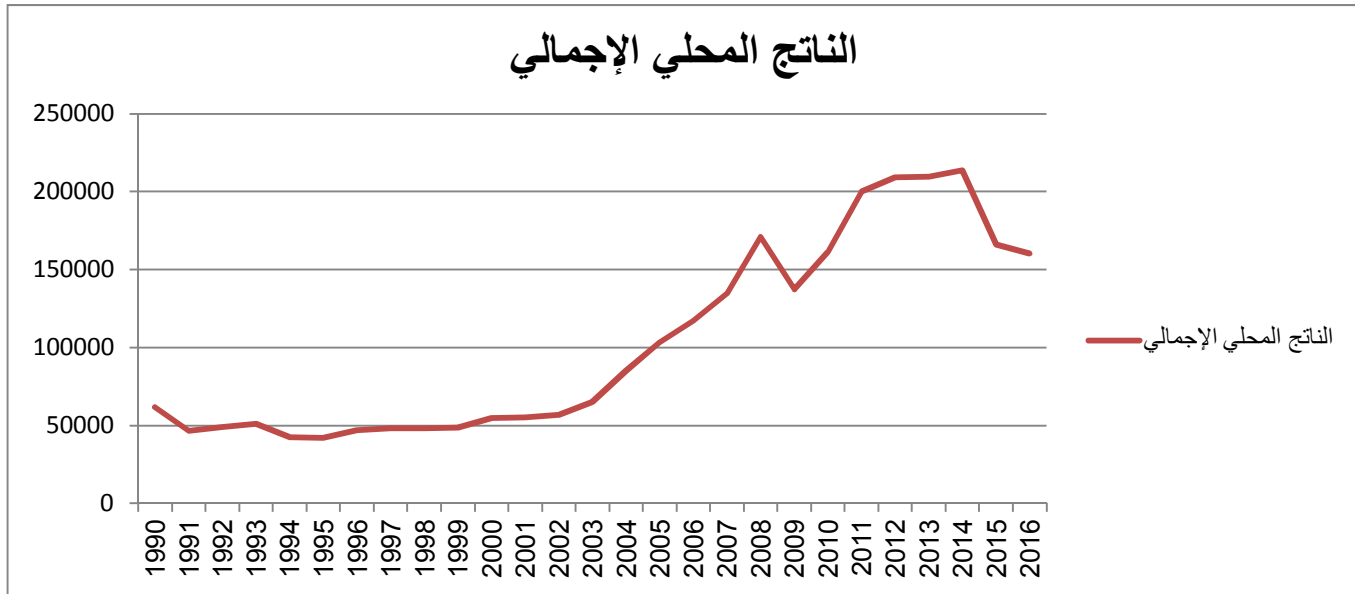
الجدول رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)

الوحدة: دولار									
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الإجمالي	61751.38	46565	49105.55	50846.93	42330.71	41971.49	46836.29	48068.46	48079.01
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي	48531.03	54666.9	55056.73	56819.21	64863.85	85332.52	103198.2	117027.3	134977.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	171000.1	137211	161207.3	200019.1	209059.7	209755	213810	165979.2	160129.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وإحصاءات موقع:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/tableview> بتاريخ: 2019/05/30

الشكل رقم(07): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على المعطيات الجدول السابق.

من خلال البيانات السابقة نلاحظ:

انخفاض محسوس في الناتج المحلي الإجمالي مع وجود تذبذب حيث قدر بـ 61751.38 دولار سنة 1990 وصولا إلى 49105.55 دولار سنة 1992، ذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 54666.9 دولار سنة 2000 إلى غاية 171000.7 دولار سنة 2008 نتيجة الاستقرار الاقتصادي ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول "البهبوحة". انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 حيث قدر بـ 137211 دولار نسبة للأزمة العالمية سنة 2008، و ذلك لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية. ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من 161207.3 دولار سنة 2010 وصولا إلى 160129.9 دولار سنة 2016 و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية.

ثانيا: تطور التضخم في الجزائر (1990-2016)

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبة وزمنية الأسعار، فهي نسبة كونها تبين مدى التطور في النقود و الأسعار بالنسبة لشيء معين و تقوم على استخدام أساس المقارنة يسمى بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في المستويات الأسعار خلال فترة الزمنية معينة.

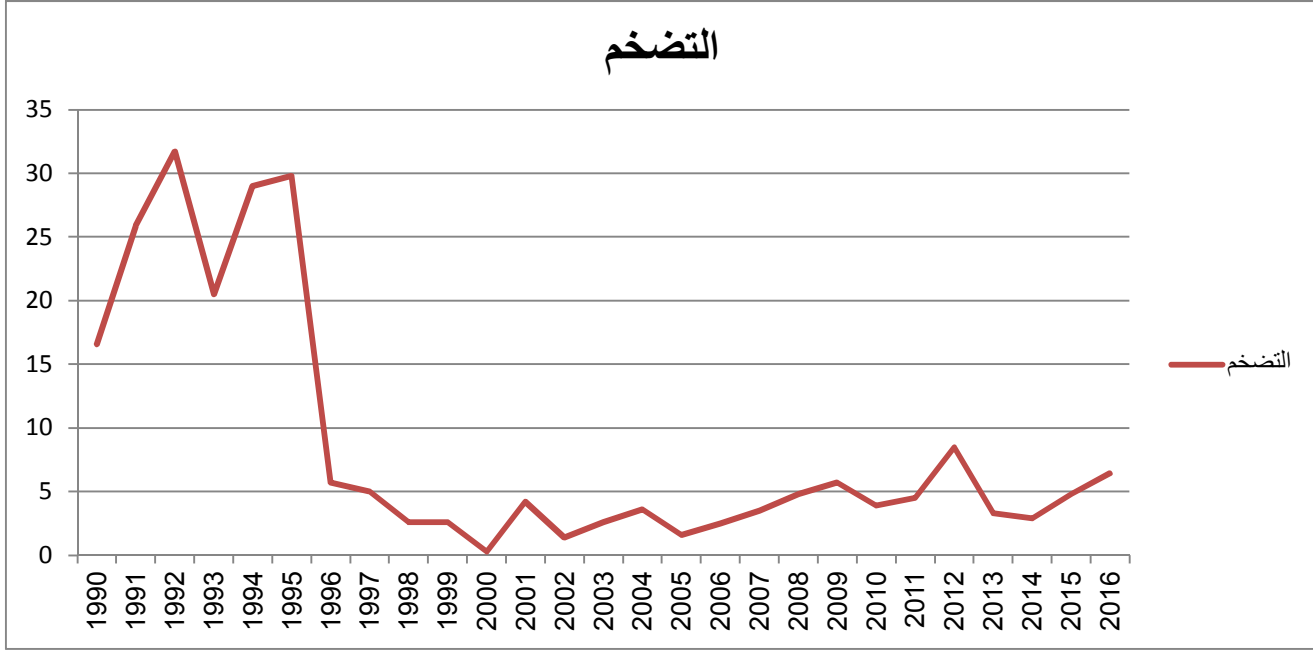
الجدول رقم (05): تطور التضخم في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم	16.6	25.9	31.7	20.5	29	29.8	5.7	5	2.6
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	4.8	5.7	3.9	4.5	8.5	3.3	2.9	4.8	6.4

المصدر: باعتماد الطالبة على: نور الدين بوللكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة سكيكدة، ص 49.

بنك الجزائر: حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017، تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني فيفري 2018، ص 18.

الشكل رقم (08): تطور التضخم في الجزائر 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في بعض الأحيان يكون في حالة زيادة أو انخفاض لكن في حقيقة الأمر يكون دائما موجب، مما يعني أن المستوى العام للأسعار هي في تزايد مستمر دائما. إذ نجد أن معدل التضخم قد تجاوز 6.4% في سنة 2016 مقارنة بسنة 1990 والذي يدل على أن المستوى العام للأسعار قد انخفض أكثر مقارنة ب 1990.

حيث نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة 1992 حيث بلغ أكثر من 30% و يعد السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، و إلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى، ما لاحظناه أيضا من خلال الشكل على أن المستوى العام للأسعار لم تسجل أي انخفاض في أي سنة مقارنة بالسنة التي قبلها.

المطلب الثالث: دراسة و تحليل المتغيرات النقدية في الجزائر (1990-2016)

تطور عرض الكتلة النقدية M_2 :

تمكن بنك الجزائر عموما طوال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2016 أن يتحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع ذلك المحدد من قبل مجلس النقد والقرض، وهذا يعكس قدرة البنك الجزائر على ضبط العرض النقدي بالأدوات قبله و الجدول الموالي يوضح تطور عرض للكتلة النقدية في الجزائر الممتدة من 1990-2016.

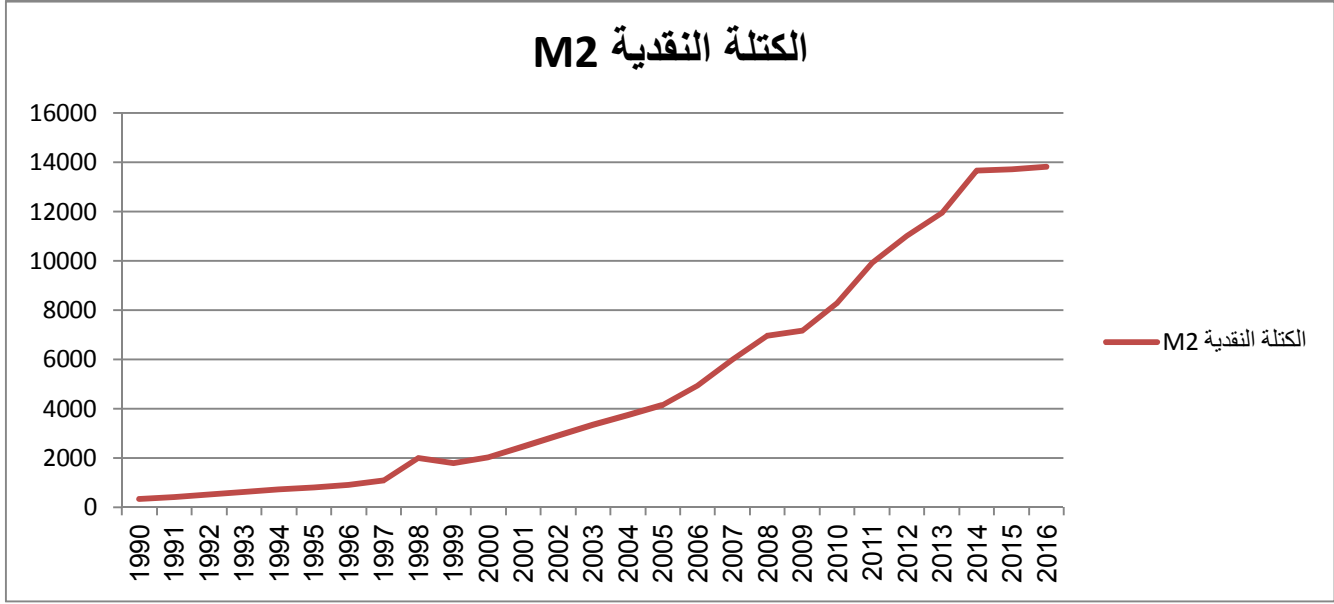
الجدول رقم (06): تطور عرض الكتلة النقدية M_2

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية M_2	343.005	415.25	515.905	627.427	723.514	790.562	915.058	1081.518	1992.461
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية M_2	1789.35	2022.534	2473.516	2901.532	3354.422	3738.037	4157.589	4933.744	5994.608
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الكتلة النقدية M_2	6955.968	7173.052	8280.74	9929.188	11015.1	11941.5	13663.9	13704.5	13816.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بن البار محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ص 206.
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 148.

الشكل رقم(09): تطور عرض الكتلة النقدية M_2 .



المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن الموجودات النقدية M_2 شهدت ارتفاع منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة، (الأوراق

في الفترة 1990-1999 عرفت الكتلة النقدية M_2 ارتفاع مستمر وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي و نلاحظ هذه الزيادة خاصة في 1996.

ارتفعت الكتلة النقدية M_2 من 2022.537 مليار دج سنة 2000 إلى 2473.516 مليار دج سنة 2011 ناجمة عن التوسع القوي لشبكة للكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة و للودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسونطراك إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية و انخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد وفي نهاية المطاف زيادة M_2 ، وفي نهاية 2000 بلغت 2022.534.

أما في الفترة من 2001 إلى غاية 2009 ارتفعت للكتلة النقدية M_2 في هذه الفترة و ذلك راجع إلى زيادة في الودائع والاستقرار.

وفي فترة (2010-2016) استمر زيادة في الكتلة النقدية إلى 2016 الذي بلغت قيمتها 138316.3 ونتيجة زيادة صافي الموجودات.

المبحث الثاني: قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية "الهيمنة المالية"

عن طريق التحليل القياسي لأثر النقدية لإجراءات السياسة المالية متمثلة في: المتغيرات النقدية والمالية التضخم والكتلة النقدية وعجز الموازي.

المطلب الأول: الصيغة الرياضية للنموذج القياسي

يتكون نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد من نظام من المعادلات تتعامل بشكل متماثل، بحيث يمثل كل متغير في النظام على شكل دالة في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء متخلفة، ولا توجد متغيرات خارجية في هذا النوع من النماذج، والتي توصف بأنها صيغة مختزلة لنموذج هيكل يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات خلال الزمن.

من أجل بيان الأثر النقدي لإجراءات السياسة المالية سنتعمد الصيغة الرياضية أدناه:

$$\text{inf} = F (m2 + \text{def})$$

حيث أن:

inf: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

m2: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

def: عجز الموازنة

حيث يعبر المستوى العام للأسعار (التضخم) عن السياسة النقدية باعتبار أن الهدف الأساس للسياسة النقدية هو السيطرة على المستوى العام للأسعار وتحييد معدلات التضخم ، وفقاً للصيغة أعلاه يعبر عنه كمتغير تابع. في حين تعد المتغيرات (def عجز الموازنة ، m2 المعروض النقدي كنسبة من الناتج) متغيرات تفسيرية للتغير الحاصل في (inf) المستوى العام للأسعار .

المطلب الثاني: نتائج التطبيق القياسي

غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار، لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها.

1. اختبارات السكون جذر الوحدة: (root unit Tests)

لغرض اختبار جذر الوحدة (Unit root) على متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

1. اختبار ديكي _ فولر الموسع (ADF):

الجدول رقم(07): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحوّلة

ADF test			اختبار جذر الوحدة	المتغيرات
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار عند %5	معلمة الاختبار		
0.5249	-2.9762	-1.4866	قاطع	inf
0.6887	-3.5857	-1.7749	قاطع واتجاه	
0.1555	-1.9538	-1.3659	دون	
0.0002	-2.9810	-5.2856	قاطع	
0.0011	-3.5950	-5.3192	قاطع واتجاه	
0.0000	-1.9544	-5.2830	دون	
0.8547	-2.9762	-0.6003	قاطع	M2
0.0711	-3.5875	-3.4091	قاطع واتجاه	
0.7950	-1.9538	0.4115	دون	
0.0003	-2.9810	-5.1110	قاطع	
0.0021	-3.5950	-5.0538	قاطع واتجاه	
0.0000	-1.9544	-5.0361	دون	
0.1846	-2.9762	-2.2817	قاطع	def
0.4476	-3.5875	-2.2449	قاطع واتجاه	
0.3874	-1.9538	-0.7378	دون	
0.0001	-2.9810	-5.7140	قاطع	
0.0006	-3.5950	-5.5806	قاطع واتجاه	
0.0000	-1.9544	-5.7986	دون	

تم اختبار فترات الإنشاء المناسبة بطريقة آلية وفقا لمعيار (SIC)، كما تم اختبار القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

الفصل الثاني----- دراسة قياسية للآثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2016

من خلال نتائج اختبار (ADF) لسكون السلاسل الزمنية الأصلية، يتضح أن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى (قيمة الاحتمال أكبر من 5%)، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل أصبحت مستقرة (قيمة الاحتمال أقل من 5%)، وهذا يعني أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبالتالي لهما نفس درجة التكامل، وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك.

2. تحديد مدة الإبطاء المثلى:

على ضوء نتائج اختبار جذر الوحدة اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، مما يوحي بإمكانية وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وللكشف عن ذلك لابد من اختبار التكامل المشترك، ولكن قبل ذلك سنقوم بتحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR)، وهذا بالاعتماد على المؤشرات المذكورة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للمسار (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
10.92822	11.03908*	10.89097	10.77795	NA	-122.2461	0
11.07870	11.52214	10.92971	11.32252	14.13349	-113.6917	1
11.31518	12.09119	11.05444	13.47107	10.52611	-106.1260	2
11.68674	12.79534	11.31426	19.81828	6.796250	-100.1140	3
10.03221*	11.47338	9.547980*	4.418702*	25.48886*	-70.80177	4

(*) تشير إلى مدة الإبطاء المختارة حسب المعايير.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (08) بأن عدد فترات الإبطاء المثلى هو (4) اعتماداً على معيار أكايكي (AIC) وهانان كوين (HQ) التي تحمل أقل قيمة لها.

3. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن

يهدف التكامل المشترك إلى اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويتطلب إجراء هذا الاختبار أن تكون درجة تكامل المتغيرات تحت الاختبار من نفس الرتبة، ويظهر الجدول رقم (09) رتب التكامل لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على نتائج اختبارات الاستقرار السابقة.

الجدول رقم (09): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للمسار (VAR)

Ddef	Dm2	Dinf	المتغير
I(1)	I(1)	I(1)	رتبة التكامل

المصدر: من إعداد الطالبة.

نظرا لتمائل درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند نفس المستوى فإنه يمكن إجراء اختبار تكامل مشترك بينها على المدى البعيد وفق أسلوب جوهانسن.

من اجل تحديد عدد متجهات التكامل هناك اختبارين إحصائيين مبيينين على دالة الإمكان الأعظم وهما اختبار الأثر (Trace)، واختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue)، ونتائج الاختبارين للسلاسل الأصلية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	29.79707	58.66068	0.801936	None *
0.0057	15.49471	21.41992	0.603824	Atmost 1 *
0.7244	3.841466	0.124282	0.005389	Atmost 2

Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0001	21.13162	37.24076	0.801936	None *
0.0033	14.26460	21.29564	0.603824	Atmost 1 *
0.7244	3.841466	0.124282	0.005389	Atmost 2

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

تعتمد طريقة Johnson لتقدير متجه التكامل على اختبار الإمكان الأعظم، ويبين الجدول رقم(10) للاختبار، إن هناك على الأقل متجهين للتكامل المشترك، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة المقابلة وبمستوى ثقة 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك.

ومنه تشير النتائج سواء في ظل (Trace) و (Maximal Eigenvalue Test) عند مستوى 5% إلى رفض فرض العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

4. نتائج تقدير اختبار جرينجر للسببية:

بعد التحقق من وجود التكامل المشترك الذي يتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، سيتم اختبار اتجاه هذه العلاقة باستخدام اختبار جرينجر للسببية (Granger causality)، إذ يعمل على اختبار وجود علاقة السببية ما بين متغيرين واتجاه وطبيعة هذه العلاقة إن وجدت (أحادية، أو تبادلية).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار العلاقة السببية Granger Causality

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 06/20/19 Time: 05:42

Sample: 1990 2017

Included observations: 22

Dependent variable: D(DINF)			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0035	4	15.68698	D(DM2)
0.0189	4	11.80208	D(DDEF)
0.0000	8	47.96664	All

Dependent variable: D(DM2)			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0282	4	10.86009	D(DINF)
0.0393	4	10.07037	D(DDEF)
0.0000	8	41.50489	All

Dependent variable: D(DDEF)			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0042	4	15.24430	D(DINF)
0.0000	4	49.72786	D(DM2)
0.0000	8	75.81372	All

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج 9 Eviews.

ومن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح أن هناك علاقة سببية قصيرة الأجل متبادلة في الاتجاهين بين متغيرات الدراسة. ويتضح من قيمة حد تصحيح الخطأ لفترة سابقة ECTt-1 أنها كانت مقبولة إحصائياً، وهذا يعني وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من إن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة هي غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، ولغرض الكشف عن علاقة توازنية طويلة الأمد بين مستوى التضخم (inf) وعرض النقد كنسبة من الناتج المحلي (m2) وعجز الموازنة (def)، ينبغي إن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يتضمن إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يمكن تفادي المشكلات القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف (SpuriousRegression).

الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates			
Date: 06/19/19 Time: 19:36			
Sample (adjusted): 1993 2017			
Included observations: 25 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	CointEq2	CointEq1	CointegratingEq:
	0.000000	1.000000	INF(-1)
	1.000000	0.000000	M2(-1)
	58.83021	-3.232627	DEF(-1)
	(40.2040)	(17.3575)	
	[1.46329]	[-0.18624]	
	-116.7018	-5.161949	C
	D(DEF)	D(M2)	D(INF)
	-0.018742	-0.264141	0.148183
	(0.00945)	(0.31383)	(0.23946)
	[-1.98370]	[-0.84167]	[0.61882]
	-0.010547	-0.018452	0.172692
	(0.00416)	(0.13811)	(0.10538)
	[-2.53665]	[-0.13360]	[1.63873]
	0.009272	-0.049462	-0.235604
	(0.01031)	(0.34251)	(0.26134)
	[0.89917]	[-0.14441]	[-0.90152]
			D(INF(-1))
			Error Correction:
			CointEq1
			CointEq2

0.008464 (0.00847) [0.99875]	0.278295 (0.28148) [0.98868]	-0.317848 (0.21478) [-1.47990]	D(INF(-2))
-0.014429 (0.01051) [-1.37349]	0.369594 (0.34894) [1.05918]	0.101732 (0.26625) [0.38209]	D(M2(-1))
-0.000363 (0.00964) [-0.03761]	-0.272365 (0.32029) [-0.85037]	0.232910 (0.24439) [0.95303]	D(M2(-2))
-0.433485 (0.32541) [-1.33214]	17.41987 (10.8086) [1.61166]	2.722314 (8.24727) [0.33009]	D(DEF(-1))
-0.126606 (0.30413) [-0.41629]	2.542745 (10.1020) [0.25171]	-5.684382 (7.70806) [-0.73746]	D(DEF(-2))
0.021827 (0.03547) [0.61540]	1.400166 (1.17810) [1.18850]	-1.737056 (0.89892) [-1.93238]	C
0.460010	0.456701	0.529307	R-squared
0.190015	0.185051	0.293960	Adj. R-squared
0.421927	465.5106	271.0247	Sum sq. resid
0.162390	5.393924	4.115707	S.E. equation
1.703773	1.681211	2.249053	F-statistic
15.54903	-72.02670	-65.26514	Log likelihood
-0.523922	6.482136	5.941211	Akaike AIC
-0.085127	6.920931	6.380006	Schwarz SC
0.003781	1.143605	-1.043142	Meandependent
0.180435	5.975022	4.898125	S.D. dependent
	4.201708		Determinant resid covariance (dof adj.)
	1.101453		Determinantresid covariance
	-107.6283		Log likelihood
	11.25026		Akaike information criterion
	12.85918		Schwarz criterion
	33		Number of coefficients

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج 9.Eviews.

5. تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (13): نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(DINF)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/20/19 Time: 07:55
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

$$D(DINF) = C(1)*DINF(-1) + 16.282177855*DDEF(-1) + 1.14250698758) + C(2)*DM2(-1) - 1.90669862782*DDEF(-1) - 1.5367988923) + C(3)*D(DINF(-1)) + C(4)*D(DINF(-2)) + C(5)*D(DINF(-3)) + C(6)*D(DINF(-4)) + C(7)*D(DM2(-1)) + C(8)*D(DM2(-2)) + C(9)*D(DM2(-3)) + C(10)*D(DM2(-4)) + C(11)*D(DDEF(-1)) + C(12)*D(DDEF(-2)) + C(13)*D(DDEF(-3)) + C(14)*D(DDEF(-4)) + C(15)$$

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0178	-3.082514	0.702590	-2.165745	C(1)
0.6767	-0.434899	0.447829	-0.194760	C(2)
0.0348	2.612121	0.562900	1.470362	C(3)
0.0516	2.343298	0.526724	1.234272	C(4)
0.0819	2.030396	0.405596	0.823520	C(5)
0.0631	2.206817	0.317295	0.700212	C(6)
0.1250	-1.742000	0.282738	-0.492530	C(7)
0.5085	-0.696611	0.272826	-0.190054	C(8)
0.0483	-2.388179	0.235481	-0.562370	C(9)
0.0348	-2.612259	0.255239	-0.666750	C(10)
0.0783	2.060966	6.425803	13.24336	C(11)
0.2766	1.179720	7.241891	8.543405	C(12)
0.2757	-1.182350	7.412285	-8.763913	C(13)
0.8158	-0.241892	7.192775	-1.739875	C(14)
0.1052	1.860338	0.693535	1.290210	C(15)
-0.069934	Meandependent var	0.920901	R-squared	
5.357704	S.D. dependent var	0.762702	Adjusted R-squared	
4.975012	Akaike info criterion	2.609909	S.E. of regression	
5.718904	Schwarz criterion	47.68137	Sumsquaredresid	
5.150251	Hannan-Quinn criter.	-39.72513	Log likelihood	
1.860054	Durbin-Watson stat	5.821178	F-statistic	
		0.012912	Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا علم مخرجات برنامج Eviews 9.

حيث إن:

(1)C: حد تصحيح الخطأ الأول والذي يشير إلى مقدار التعديل المطلوب في الأجل القصير لتحقيق التوازن في العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، ويشترط فيه أن يكون سالبا ومعنويا لتكون هناك علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

(2)C: حد تصحيح الخطأ الثاني والذي يشير إلى مقدار التعديل المطلوب في الأجل القصير لتحقيق التوازن في العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، ويشترط فيه أن يكون سالبا ومعنويا لتكون هناك علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

(3)C: معامل الفرق الأول للتضخم عند فترة إبطاء تساوي 1.

(7)C: معامل الفرق الأول للعرض النقدي عند فترة إبطاء تساوي 1.

(11)C: معامل الفرق الأول للعجز الموازي عند فترة إبطاء تساوي 1.

(15)C: الحد الثابت.

تشير نتائج التقدير إلى أن 76% من التغيرات في المتغير التابع (التضخم) تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (العرض النقدي العجز الموازي).

تظهر قيمة (1)C أنها سالبة ومعنوية وتشير إلى أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 216% خلال مدة زمنية مقدارها سنة والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

6. بوافي نموذج الدراسة:

أ) اختبار الارتباط الذاتي:

تشير الاختبارات التشخيصية إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (LM) بقيمة احتمالية (0.7241) لمدة إبطاء واحدة، ومنها يمكن أن نقبل فرضية عدم بقاء النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي .

الجدول رقم(14): نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

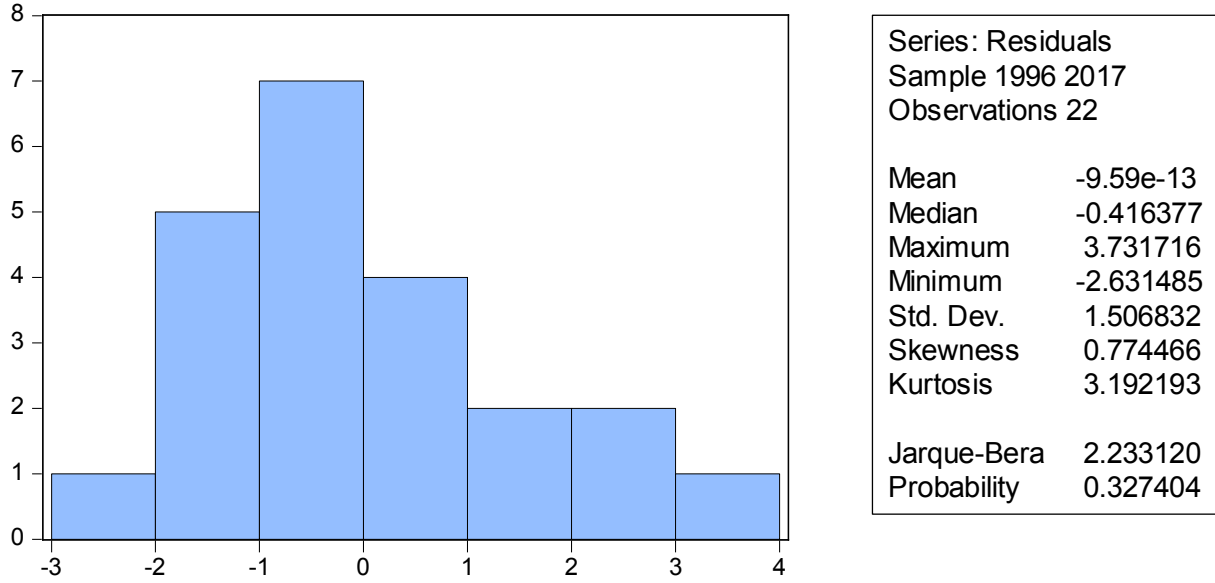
0.8594	Prob. F(1,6)	0.034182	F-statistic
0.7241	Prob. Chi-Square(1)	0.124625	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج 9.Eviews.

ب) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Jarque-Bera(JB) بقيمة احتمالية (0.3274) وهي أكبر من 5% ومنها نقبل فرضية عدم أي أن بواقي النموذج لها توزيع طبيعي.

الشكل رقم (10): نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

(ج) اختبار عدم ثبات التباين:

اظهر اختبار Breusch-Pagan-Godfrey عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بقيمة احتمالية 0.7711.

الجدول رقم (15): نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

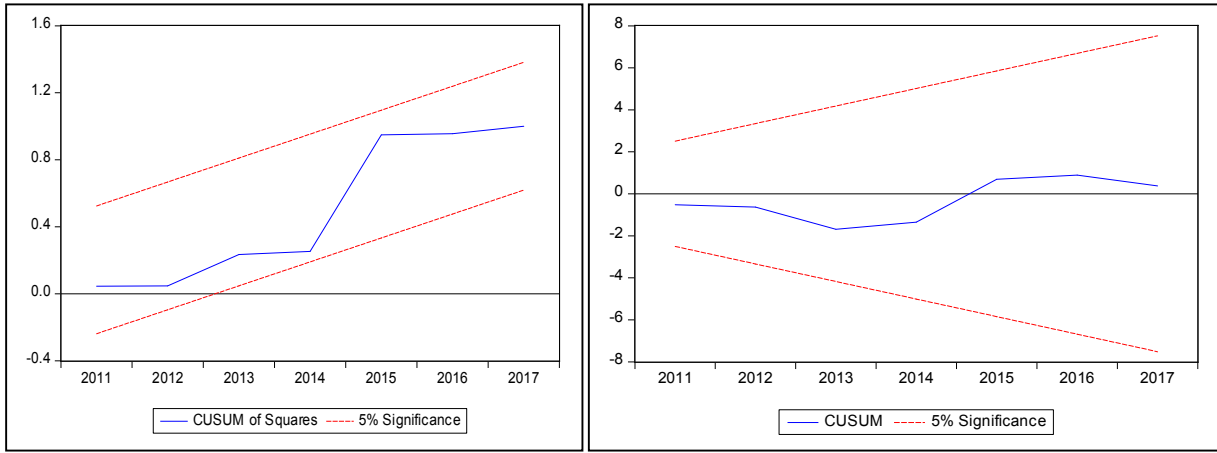
0.9392	Prob. F(15,6)	0.381272	F-statistic
0.7711	Prob. Chi-Square(15)	10.73632	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(15)	1.191392	Scaled explained SS

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

(د) اختبار سكون النموذج:

يشير إلى أن المعاملات المقدرة للنموذج المستخدم ساكنة هيكلية خلال مدة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

الشكل رقم (11): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) & (SUSUMSQ)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9

المطلب الثالث: نتائج النموذج القياسي

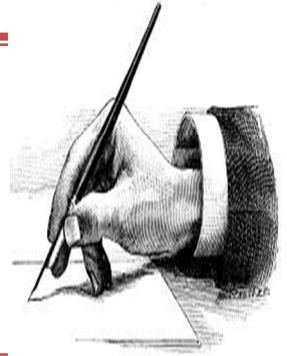
- توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة: المتغير التابع التضخم، والمتغيرات المستقلة عرض النقد والعجز الموازي، حيث أن سرعة التعديل في الأجل القصير لتحقيق التوازن طويل الأجل هي 216% في السنة.
- إن 76% من التغيرات في المتغير التابع (التضخم) تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (عرض النقد والعجز الموازي).
- يوجد علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.
- يوجد علاقة سببية تبادلية الاتجاه في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة.
- تعتبر الطريقة التي يمول بها العجز احد العوامل المحددة للتغير في عرض النقد ومدى انعكاس ذلك على التضخم.
- لا يرتبط التضخم فقط بعجز الموازنة بل أيضا بمصادر تمويله

خلاصة:

تضمن هذا الفصل إجراءات دراسة قياسية لأثر النقدية للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990=2016 من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة تحليلي للمتغيرات المالية والنقدية، من حيث تطورات الميزانية العامة، وتطورات المتغيرات الكلية في الجزائر، و المتغيرات النقدية .

كما تضمن المبحث الثاني دراسة قياسية لأثر النقدي للإجراءات السياسية المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 حيث قمنا بتقدير متجه الانحدار الذاتي باستعمال النموذج تصحيح الخطأ، و حيث اتضح أن النتائج إلى إن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة: المتغير التابع التضخم، والمتغيرات المستقلة عرض النقد والعجز الموازي.

الخاتمة



تستطيع الحكومة أن تؤثر في النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية عبر إجراء تغييرات في الضرائب من جهة أو في مستويات الإنفاق العام من جهة أخرى، ويحدث العجز في اغلب الموازنات العامة بسبب قصور الإيرادات العامة للإيفاء بحجم النفقات العامة، وهناك عدة آليات لتمويل العجز منها سندات الخزينة والإصدار النقدي الجديد، وإن لهذه الآليات آثار بالغة على بعض المتغيرات النقدية.

وتظهر الآثار النقدية للسياسات المالية من خلال الأسلوب الذي تستخدمه الحكومة في تمويل العجز في موازنتها، فوجود العجز سيجبر الحكومة على الاقتراض لتمويل هذا العجز وتعتمد الآثار النقدية على الطريقة التي ستستخدمها في تمويل العجز، فقد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي أو من المصارف التجارية أو قد تلجأ إلى الجمهور والقطاع الخاص غير المصرفي، إن اختيار الحكومة لأي من هذه الأساليب يتوقف على درجة استقلالية البنك المركزي.

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى الآثار النقدية للسياسة المالية ، وذلك من خلال تطرق إلى مفاهيم وأدوات السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها، وكذا التطرق إلى الآثار النقدية الناتجة عن تطبيق السياسة المالية، وأخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990_2016، وانطلاق من التساؤلات المطروحة في المقدمة تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية:

النتائج:

- تعتبر قيود الموازنة الحكومية أحد أهم الأسباب الداعية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأحد أهم هذه القيود هي قيود العجز السنوي في الموازنة العامة.
- إن العجز في الموازنة يعود أساسا إلى الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام، وانخفاض المرونة الداخلية للإيرادات، وإن تمويل عجز الموازنة خاصة عن طريق الإصدار النقد يؤدي إلى زيادة كبيرة في المعروض النقدي وبالتالي زيادة معدل التضخم.
- أن السياسة المالية تؤدي دورا أساسيا في تحديد الكيفية التي تدار بها السياسة النقدية والغايات التي تستهدف هذه السياسة تحقيقها.
- عدم قدرت الاقتصاد الجزائري من الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، بسبب عدم استثمار الفائض المتحقق في الموازنة العامة أثناء فترة ارتفاع أسعار البترول، وظهر ذلك من خلال عجز الموازنة جراء انخفاض أسعار النفط، وبالتالي ظهرت المشكلة من جديد وهي ارتفاع العجز من جهة وارتفاع الدين العام من جهة أخرى.
- توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التضخم، وعرض النقد والعجز الموازني.

- تعتبر الطريقة التي يمول بها العجز احد العوامل المحددة للتغير في عرض النقد ومدى انعكاس ذلك على التضخم.
- أن الأسلوب الريعي في تمويل الإنفاق الحكومي والنتاج عن الطبيعة الربعية للاقتصاد، يحجم دور السياسة النقدية ويسلبها فاعليتها في التأثير في الطلب الكلي، ويعزز من مقدرة السياسة المالية بإعطائها دوراً مهماً في تحديد مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ضمنها المستوى العام للأسعار.
- إن الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي اضعف دور وأهمية المصادر التمويلية الأخرى ولاسيما الضرائب.

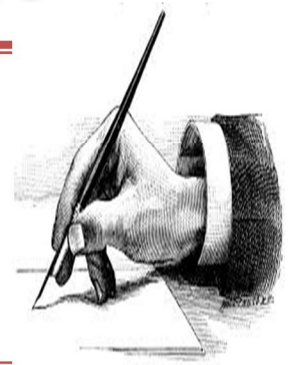
التوصيات:

- إعادة تنظيم توجهه الدعم والتحويلات الاجتماعية بما يسهم في تخفيض الضغط على الموازنة العامة، فضلاً عن دعم القطاع الخاص من خلال تعزيز بيئة الأعمال للمساهمة في استيعاب فائض سوق العمل.
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يسهم في تقليل الآثار التضخمية للسياسة الإنفاقية من جهة وتعزيز كفاءة تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من جهة أخرى.
- إعادة تنظيم الإنفاق العام لاسيما التشغيلي منه بما يعزز إنتاجية النفقة العامة، ويقلل من الآثار السعيرية لهذا النوع من الإنفاق نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- ضرورة أن يكون التفاعل بين السياستين المالية والنقدية متلائم مع وجود إطار مؤسسي كفوء يعزز من استقلالية البنك المركزي ويحقق الانضباط المالي.
- أهمية تشجيع تطور السوق المالي ومدى مواكبتها للأطر المؤسسية المتبعة في البلدان المتقدمة كونها تعد من ضرورات التوازن العام والنمو الاقتصادي.

أفاق الدراسة:

- يتضح من خلال هذه الدراسة انه هناك مجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا ومنها:
- أثر التمويل غير التقليدي على المتغيرات النقدية في الجزائر.
 - أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - أثر عجز الميزانية والدين الداخلي على التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

الكتب :

- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1 ، مجموعة الدول العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- __ عبد مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ج2: نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

المذكرات:

- محفوفة فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة حالة متغيرات المربع السحري خلال الفترة 1995. 2013، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014،

قائمة المراجع

- بن البار محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.

المجلات:

- أزيد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010 تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011.

- حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 2006، 18.

- نور الدين بوللكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة سكيكدة.

التقارير:

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر، جويلية 2018.

المواقع:

1-www.ons.dz

2-<http://unctadstat.unctad.org/wds/tableview>

المخلص:

شكلت السياسة المالية التطورات السريعة والخاصة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحولت العميقة التي تعيشها الصناعة المالية والمصرفية عوامل بالغة للتأثير على السياسات الاقتصادية من جانب الآثار النقدية للسياسة المالية .

على هذا الأساس حاولت هذه الدراسة اثر النقدي للسياسة المالية في الوصول إلى الأهداف الرئيسية للاقتصاد، حيث قسمت هذه الدراسة إلى فصلين ففي الفصل الأول نتطرق إلى السياسة المالية بمفهومها العام و أدواتها و أهدافها. وفي الفصل الثاني نتناول الدراسة القياسية لمتغيرات النقدية والمالية خلال الفترة الممتد من 1990-2016 باستعمال النموذج تصحيح الخطأ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج من أهمها: - عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، بسبب عدم استثمار الفائض المتحقق في الموازنة العامة أثناء فترة ارتفاع أسعار البترول، وظهر ذلك من خلال عجز الموازنة جراء انخفاض أسعار النفط، وبالتالي ظهرت المشكلة من جديد وهي ارتفاع العجز من جهة وارتفاع الدين العام من جهة أخرى.

- توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التضخم، وعرض النقد والعجز الموازني.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، التضخم، اثر النقدي، كتلة النقدية، العجز الموازنة.

Résumé:

L'évolution rapide et particulière de l'économie mondiale et les changements profonds du secteur financier et bancaire ont fortement influencés les politiques économiques par les effets monétaires de la politique budgétaire.

Dans cette étude, nous avons essayé de déterminer l'impact monétaire de la politique budgétaire sur la réalisation des principaux objectifs de l'économie. Ce travail est partagé en deux chapitres: le premier chapitre, traite la politique financière dans son sens général (ses outils et ses objectifs). Dans le deuxième chapitre, nous aborderons l'étude standard des variables monétaires et financières au cours des années (1990-2016)

Cette étude a abouti aux résultats suivants: - l'économie algérienne est incapable de sortir de la dépendance vis-à-vis du secteur des hydrocarbures du fait de la non-exploitation des excédents dégagés dans le budget général lorsque les prix du pétrole étaient très élevés, ce qui s'est manifesté par le manque budgétaire dû aux bas prix du pétrole. Ce qui explique, d'une part, l'augmentation du déficit et d'autre part, l'augmentation de la dette publique.

- Il existe une relation d'équilibre à long terme entre l'inflation, l'offre de trésorerie et le déficit budgétaire.

Les mots clés: Politique financière, nflation, impact de l'argent liquide,